مجلـــــة السعيد للعلـــــوم الإنســـانيـــة والتطبيقية
AL - Saeed Journal of Humanities and Applied Sciences
ISSN: 2616 – 6305 (Print) ISSN: 2790 – 7554 (Online)
https://alsaeeduni.net/colleges/research-and-strategic/2017-03-10-08-03-59

البناء اللغوي ودلالته في نقش قانون شمر يهرعش دراسة وصفية مقارنة

أ.د/ عبد الله محمد سعيد
أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة تعز

الباحث/ علي عزي قائد الوصابي
طالب دكتوراه في اللسانيات قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة تعز
aliezzi2020@gmail.com

تاريخ تسليم البحث 15/3/2022 تاريخ قبوله للنشر 4/4/2022

البناء اللغوي ودلالته في نقش قانون شمر يهرعش دراسة وصفية مقارنة

أ.د/ عبد الله محمد سعيد
أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة تعز

الباحث/ علي عزي قائد الوصابي
طالب دكتوراه في اللسانيات قسم اللغة العربية
كلية الآداب - جامعة تعز

ملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل نقشًا مسنديًّا من لهجة سبأ، يعود إلى المرحلة الوسطى من مراحل الدولة السبئية، وهو قانون شمر يهرعش لتنظيم البيع والشراء، وتأتي أهمية دراسة هذا النقش من أنه يصور موضوعًا مهمًا، يكمن في سن القوانين التي تحكم السوق آنذاك، وتميزِ بنائه اللغوي بكثير من القضايا اللغوية والأسلوبية التي هي محل نقاش حول تأويلها وتفسيرها، وقد قسمت الدراسة إلى مدخل، وأربعة محاور تدرس المعجم اللغوي والبناء الصوتي والصرفي والتركيبي، ثم ملحق يتضمن مقارنة ألفاظ النقش بمثيلاتها في اللغات السامية، وتنتهي بالخاتمة ثم التوصيات وقائمة المصادر والمراجع.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة عامة مفادها أن البناء اللغوي لهذا النقش القانوني انماز بمعجم ثري بالمفردات ذات الاختصاص، وببناء صرفي وتركيبي خاص؛ بدا متأثرا بنوعية هذا النقش وموضوعه القانوني من حيث تكوينه وأهدافه وأغراضه الخاصة، فبرز بقضايا لغوية وأسلوبية ميزته عن بقية النقوش ذات اختصاصات أخرى.

الكمات المفتاحية: البناء– اللغة– نقش– قانون– شمر يهرعش.

Linguistic structure and its significance in the engraving of the law of Shammar Yharash, a descriptive and comparative study

By
Prof/Abdullah Mohammed Said
&
Ali Ezzi Qaid Al-Wesabi

Abstract

This research deals with the study and analysis of a predicate inscription from the Sheba dialect, dating back to the middle stage of the Sabaean state, which is the law of shammar scrambles to regulate buying and selling, and the importance of studying this inscription comes from It depicts an important topic, which lies in the enactment of laws that govern the market at the time, and its linguistic structure is distinguished by many linguistic and stylistic issues that are under discussion about its interpretation and interpretation. The words of the inscription are similar to their counterparts in Semitic languages, and end with the conclusion, then recommendations, and a list of sources and references.

The study reached a general conclusion that the linguistic structure of this legal inscription was characterized by a rich dictionary of specialized vocabulary, and a special morphological and syntactic structure; It seemed influenced by the quality of this inscription and its legal subject in terms of its composition, goals and special purposes, so it emerged with linguistic and stylistic issues that distinguished it from the rest of the inscriptions with other specializations.

Keywords: construction-language-inscription-law-Shammar Yharash.

مقدمة:

تعد دراسة النقوش اليمنية القديمة والبحث في نظامها اللغوي والأسلوبي، ومعرفة موضوعاتها المختلفة من الأهمية بمكان، يوازيها بأهمية البحث والتنقيب عن ملامح الحضارة اليمنية القديمة، فالكتابة تمثل أهم منجز إنساني، حيث تدل في شكلها ومضمونها على مستوى حضارة أمة ما ورقيها، وشاهد على منجزاتها، فهي مدونة التاريخ، وكتاب الأمم، وسجل المنجزات، ومنجز الحضارات، واليمنيون القدماء قد عرفوا الكتابة قبل الميلاد بقرون عدة، ودونوا بها أهم منجزاتهم، فكانت الحضارة والتاريخ معًا.

وما بين يدي الدراسة نقش شاهد على المستوى الحضاري والإنساني الذي وصلت إليه ممالك اليمن القديمة، وهو نقش قانوني يتضمن مادة تشريعية صادرة عن الملك شمر يهرعش، إلى جميع فئات الشعب، شعب سبأ ومارب وما جاورها، في موضوع تنظيم البيع والشراء، وقد تميز هذا النقش بأنه تشريع إنساني خالص، لم يأت بأمر الآلهة أو بإشرافها، فالفعل صادر عن الملك شمر يهرعش إلى أتباعه مباشرة، دون وسيط أو مرجع إلهي.

وقد انعكست فيه كثير من القضايا اللغوية مثلت خصيصة بنائية لهذا النقش، تراءت للباحث بصعوبتها، فانبرى لها عازمًا في الكشف عن بنائه اللغوي ضمن مستوياته المختلفة، وتبيان دلالته، من أجل الوصول إلى تأويل أو ترجمة صحيحة لمضمون النقش.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية دراسة نقش قانون شمر يهرعش، من ندرة الدراسات حوله دراسة لغوية مقارنة، فضلا عن الاحتمالات الدلالية التي اتسم بها تأويل بعض المفردات والتراكيب اللغوية داخل النقش، واحتوائه على أدوات لغوية لا يوجد لها تفسير – حسب متخصصي النقوش، وهي متأتية من بنائه اللغوي المكوّن من مصطلحات متعددة المعاني، ومن نظامه الصرفي والتركيبي الذي تشكّل ضمن ميدان معين، وهو الميدان التشريعي باستعماله الخاص للغة، وأسلوبه الشرطي في تحرير الحكم القانوني، فضلا عن خصائص اللهجة السبئية، لذا اتسم بناؤه اللغوي بوفرة القضايا اللغوية التي سيتوقف عندها الباحث.

قضية الدراسة وأسئلتها:

تتجلى قضية الدراسة من كون هذا النقش يتضمن كثيرًا من القضايا اللغوية للهجة سبأ، ولمّا تدرس بعد، فضلا عن أهمية مضمونه الدال على ما وصلت إليه الحضارة اليمنية من تقدم حضاري وإداري، ومن ثم سنعالج هذه القضية من خلال الإجابة عن السؤال الآتي:

ما القضايا اللغوية التي شكلت البناء اللغوي للنقش القانوني لشمر يهرعش؟

ومنه تتفرع الأسئلة الآتية:

- بم يتسم المعجم اللغوي للنقش في علاقته بموضوعه، ومقارنة باللغات السامية؟
- ما سمات النظام الصوتي المتوافرة في النقش؟
- ما خصائص البناء الصرفي للأسماء والأفعال والأدوات، وقضاياه اللغوية؟
- ما نوعية الجمل وخصائصها التركيبية؟ وأثر موضوع النقش في بنائها التركيبي؟

الأهداف:

- تفسير الكلمات بوصفها تشكل الهيكل البنائي للنقش، وعمل مقارنة بينها وبين المفردات السامية المشابهة.
- معرفة نظام البناء الصوتي والقضايا الصوتية التي تتصل به.
- دراسة البناء الصرفي، وتبيان قضاياه اللغوية.
- دراسة البناء التركيبي للنقش، ومعرفة أثر موضوعه في بناء تراكيب الجمل وأساليبها.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تنظيم مادتها ودراسة موضوعها على المنهج الوصفي، ثم الاستعانة بالمنهج المقارن؛ لمقارنة المعجم المشترك مع اللغات السامية، وتضم هذه الدراسة مدخلا تضمن الحديث عن الكتابة المسندية واللهجة السبئية، ثم التعريف بنقش قانون شمر يهرعش، وأربعة محاور: تناول المحور الأول المعجم، وعالج المحور الثاني القضايا الصوتية، أما الثالث والرابع، فتناولا القضايا الصرفية والتركيبية، ثم ملحقا لمقارنة مفردات هذا النقش بنظيراتها في اللغة السامية، ثم الخاتمة والتوصيات.

الدراسات السابقة:

لم يتوافر الباحث على دراسات سابقة لهذا النقش؛ درسته بمستوياته اللغوية كافة أو بإحداها، سوى دراسة واحدة قام بها ألفرد بيستون في مجلة ريدان (حولية الآثار والنقوش اليمنية القديمة، العدد الخامس– ١٩٨٨، المركز اليمني للأبحاث الثقافية والأثار والمتاحف – عدن)؛ حيث ترجم النقش إلى اللغة الإنجليزية، وناقش بعض القضايا اللغوية؛ كتصدر الفعل بصوت الكاف في السطر الأول، وتفسير أداة الشرط (كمنمو).

مدخل:

أولًا- الكتابة المسندية

تعد الكتابة المسندية من أقدم الكتابات التي تروي معالم حضارة اليمن، بها دون اليمنيون جملة معارفهم وخبراتهم، في مجالات عدة لا سيما البناء، والطقوس الدينية، والتشريعات والقوانين، وقد سُطرت بخط المسند، وهو في رسمه من اختراع اليمنيين القدماء(١).

ومع ذلك اختلف الباحثون حول إذا ما كان خط المسند هو أصل جميع الخطوط أم لا، فهذا سيد فرج بعد بحث مضنٍ توصل إلى أن اللغة اليمنية هي أم اللغة السامية، وأن الخط المسند هو أصل جميع الخطوط، وأن ما يقال عن لغة كنعانية وأبجدية فينيقية، ما هي إلا نوع من العبث، وألوان من المحاولات اليائسة التي قام بها بعض المستشرقين؛ بهدف التشويش على منبع الحضارة العربية، وخلخلة بنيان وحدتها اللغوية(٢).

كما "يجمع العلماء أن القلم المسند هو أقدم الأقلام التي عُرفت حتى الآن في الجزيرة العربية، وتنقسم النقوش المدونة به والمشتقة منه إلى عربية جنوبية وعربية شمالية"(٣)، "وقد أظهرت الاكتشافات الحديثة أن استعماله لم يكن قاصرًا على اليمن فقط، بل لقد كان القلم المستعمل في كل أنحاء بلاد العرب، وقد استخدمه العرب في خارج بلادهم أيضا؛ لأنه قلمهم الذي به كانوا يكتبون"(٤)، يقول الجاحظ: "وكانوا يجعلون الكتاب حفرًا في الصخور، ونقشًا في الحجارة، وخلقة مُرَكَّبةً في البُنْيان، فربَّما كان الكتابُ هو الناتئ، وربّما كان الكتابُ هو الحفر، إذا كان تاريخًا لأمر جَسيم، أو عهدًا لأمرٍ عظيم، أو مَوعظةً يُرتَجى نفعُها، أو إحياءَ شرفٍ يريدون تخليد ذكره، أو تطويل مدته، كما كتبوا على قُبَّةِ غُمْدَان، وعلى باب القَيرُوان، وعلى باب سَمَرْقَند، وعلى عمود مارِب، وعلى ركن المشقَّر، وعلى الأبلَق الْفَرْد، وعلى باب الرُّها، يعمِدُون إلى الأماكن المشهورة، والمواضع المذكورة، فيضعون الخطَّ في أبعدِ المواضع من الدُّثور، وأمنَعِها من الدروس، وأجدرَ أَنْ يراها من مرَّ بها، ولا تُنسى على وجه الدهر"(٥).

(1) ينظر: العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، الحلقة الأولى (نقوش المسند)، رفعت هزيم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٨٨، جزء٢، صـ ٢٣٩.
(٢) ينظر: الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي، سيد فرج راشد، القاهرة، ١٩٩٢، صـ٢٣٥-٢٣٦.
(٣) أضواء على النقوش العربية، حسن بن أحمد الهيكلي، مجلة الفيصل، ع٧٦، صـ٧٦.
(٤) النقوش السبئية القديمة، دراسة لغوية، ميادة شهاب، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، صـ١٨٤.
(٥) الحيوان، الجاحظ، دار صادر، بيروت، ط٢، صـ٥١.

وعلى ذلك فقد "كان عرب جنوبي الجزيرة العربية يعملون في الألف الأول ق.م لغة عربية مكتوبة، تنقش بخط المسند على الأحجار أو المعدن، يسمون ما يُدون بها (نقوش المسند)[٦]؛ "أو تحفر بخط الزبور على عُسُب النخل وأعواد النخل، وأعود الخشب، يُسمون كتابتها (زُبُر حمير)"[٧].

أهمية النقوش:

إن النقوش المسندية تشكل شاهدا تاريخيا مهمًا على تاريخ طويل يمتد على مساحة زمنية طويلة لحضارة اليمن والقديم، ومختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلاقاته الخارجية، ولأهميتها هذه كتبت الغالبية العظمى من النقوش على الحجر أو البرونز، حفاظا عليها من الزوال[٨].

يقول محمود الغول مبينا أهمية النقوش: "لم يصلنا من العرب قبل الإسلام عن طريق الأخبار والشعر الجاهلي وسائر المصادر الأخرى مجتمعة، ما يعدل في كميته وقيمته ووثوق مصدره، ما تحويه هذه النقوش، لذلك لا يجوز أن يتصور أحد أنه قادر عن الاستغناء عن مادة النقوش هذه، إذا شاء أن يعرف تاريخ العرب وأهلها قبل الإسلام"[٩].

تسمية النقوش وتصنيفها:

انتهى المستشرقون بتسميات عدة للنقوش اليمنية القديمة، إلى تسميتها بـ(العربية الجنوبية القديمة)، في حين يغلب استعمال مصطلح (النقوش اليمنية القديمة) لدى الباحثين العرب، وقد تبين أن لغتها تشمل أربع مجموعات كبرى: سبئية ومعينية وحضرمية وقتبانية، وهي عند بعضهم لغات، وعند آخرين لهجات، وهو المذهب الذي نرجحه؛ لأن الفروق اللغوية بينها أقل من أن نجعلها لغات يستقل بعضها عن بعض"[١٠].

وتنقسم النقوش إلى ضربين: الأول "النقوش النذرية/ الدينية، التي تتحدث عن تقدمة معينة للآلهة حمدًا لما وهبت وأعطت، أو شكرًا على الرعاية والعناية، أو وفاء لنذر، والآخر: نقوش البناء التي تصف أعمال البناء والترميم،...، أما الأحداث والوقائع التاريخية، وكذلك المسائل التاريخية، فإنها تذكر غالبًا في تضاعيف النقوش من شتى الأضرب"[١١].

---

(٦) والمسند كلمة منقولة من اللغات الصيهدية حيث معناها سند مكتوب، ينظر: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، محمد عبد القادر بافقيه وآخرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٥، صـ٦٨.

(٧) العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، الحلقة الأولى (نقوش المسند)، رفعت هزيم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٨٨، جزء٢، صـ٣٢٥.

(٨) ينظر: مختارات من النقوش اليمنية، مرجع سابق، صـ٩٩.

(٩) المرجع السابق ، صـ٧.

(١٠) العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، مرجع سابق، صـ٣٢٨-٣٢٩.

(١١) المرجع السابق، صـ٣٢٩.

ونحن نرى أن النقوش المتخصصة بسن القوانين تمثل صنفًا مستقلًا بنفسه، لا يتصل بالنذور أو البناء، لخصيصتها التشريعية واللغوية التي تبعدها عن خصائص نقوش النذور وأسلوبها التقديمي، فضلا عن البناء، إضافة إلى ذلك شهرتها، كقانون سوق شمر، وقانون شمر يهرعش.

التاريخ الكتابي للملكة سبأ:

تمثل لهجة سبأ اللهجة الأساسية في اللغة اليمنية القديمة، وقد أضحت قواعدها اللغوية واضحة ومؤكدة، يُعتمد عليها في دراسة لغة النقوش الجنوبية، فاللهجة السبئية هي لهجة مملكتي سبأ وحمير، فاقت اللهجات الأخرى من حيث انتشارها، وطول زمن استخدامها، الذي أدى إلى تفوقها على بقية اللهجات من حيث عدد نقوشها التي عثر عليها(١٢)، وبها دونت أكثر النقوش، ولذا يتم وصف الخصائص اللغوية لبقية اللهجات بناء على هذه اللهجة، ثم يضاف إلى ذلك أهم ما تختلف به اللهجات الثلاث المعينية والقتبانية والحضرمية عنها(١٣)، وكثرة النقوش السبئية، ترجع إلى أن السبئية ظلت تستعمل دون انقطاع زمنا طويلا يزيد على اثني عشر قرنا، وأدى ذلك إلى حدوث تغييرات لغوية ونحوية يمكن تمييزها(١٤).

وقد شهدت هذه اللهجة نظرًا لطول مدة استخدامها، والامتداد التاريخ والسياسي لمملكة سبأ- تطورات لغوية متنوعة، ولذلك يقسمها الباحثون، إلى ثلاثة مراحل هي(١٥):

١-المرحلة القديمة المبكرة، تمتد من البدايات حتى حوالي الميلاد.

حيث اتسمت الكتابة المسندية في هذه المرحلة، بالطابع الهندسي والأشكال المستطيلة، والزوايا القائمة، والتناسق بين أحجام الحروف، وكثر فيها استخدام أسلوب المحراث، أي البدء من اليمين لليسار، ثم العودة من اليسار إلى اليمين، وهكذا حتى نهاية النقش.

٢- المرحلة الوسطى، تمتد من الميلاد، حتى أوائل القرن الرابع الميلادي، وإليها تعود أكثر النقوش.

ظهر في هذه المرحلة الميل إلى الزخرفة، وحلت الزوايا الحادة محل القائمة، وصارت الخطوط المستقيمة تميل إلى الانحناء.

(١٢) ينظر: اللغة اليمنية القديمة، فاروق اسماعيل، دار الكتب العلمية – تعز، ٢٠٠٠، صـ٤٦.
(١٣) ينظر: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، مرجع سابق، صـ٦٨.
(١٤) ينظر: العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، مرجع سابق، صـ٣٣١.
(١٥) ينظر: اللغة اليمنية القديمة، مرجع سابق، صـ٤٦ -٥٨.

٣- المرحلة الحديثة، أو المتأخرة، تمتد من أوائل القرن الرابع حتى النصف الثاني من القرن السادس الميلادي، وهنا اتسع نطاق الزخرفة في الكتابة إلى حد كبير.

إن مملكة سبأ هي الموطن الأول للمسند، لانتماء أغلب النقوش إلى هذه المملكة وانتشارها في مناطقها(١٦).

ثانيًا- التعريف بنقش قانون شمر يهرعش:

يحتوي هذا النقش على تشريع قانوني ينظم النشاط التجاري في سوق مدينة مارب، سنه الملك شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان، لشعب سبأ (أهل مارب) وما والاها، في تنظيم البيوع بالمواشي والرقيق، فحدد المدة التي يعد فيها البيع تامًا، وهي أمد شهر، والمدة التي يجوز فيها رد المبيع إلى البائع، وهي بين عشرة أيام وعشرين يومًا، كما بين حكم الحيوان الهالك في أثناء المدة التي يحق للمشتري فيها رد ما اشتراه إلى البائع، فحددها بسبعة أيام، فإن مضت هذه الأيام، وهلك الحيوان في حوزة المشتري وجب عليه دفع الثمن كاملا إلى البائع، ولا يحق له الاعتراض عليه، والاحتجاج بأن الحيوان قد هلك في أثناء مدة أجاز له القانون فيها فسخ عقد الشراء"(١٧).

وهذا النقش من النقوش التي دونت في أوائل أيام حكمه؛ أي الأيام التي حكم فيها بلقب (ملك سبأ وذي ريدان)، ولم يكن قد استولى بعد على حضرموت ويمنت(١٨)، كما أنه – أي النقش – بموضوعه ليس القانون الوحيد الذي سنه الملك شمر يهرعش، وإنما هو واحد من ضمن قوانين له أخرى، وهي:

١- قانون تنظم بيع وشراء العبيد والمواشي – موضوع الدراسة.

٢- قانون العقوبات.

٣- قانون الخروج عن الحاكم.

٤- قانون بناء السجون.

تحليل نقش

أوصاف نقش شمر يهرعش(١٩):

النقش: ربريوار رقم (٣٩١٠)، نقش حفر على لوحة حجرية.

المصدر: مارب (مرب في النص)، النقش يوجد حاليا في لندن (المتحف البريطاني).

(١٦) ينظر: المرجع السابق، صـ٥٥.
(١٧) المفصل في تاريخ العرب، جواد علي، ج٢، صـ٥٤٠-٥٤١.
(١٨) ينظر: المرجع السابق، ج٢، صـ٥٤٠.
(١٩) مختارات من النقوش اليمنية القديمة، مرجع سابق، صـ١٦٦.

التاريخ: عصر ملوك سبأ وذي ريدان.

النقش بالحرف العربي

[١] ك و ق ه/ و ر ي س ن/ و هـ ك ن ن/ وهـ ح ر ن/ م ل ك ن/ ش م ر/ ي ه ر ع ش/ م ل ك/ س ب أ/ و ذ ر ي دن / ب ن/ ي س ر م/ ي ه

[٢] ن ع م/ م ل ك/ س ب أ/ و ذ ر ي د ن/ ل أ د م ه و/ ش ع ب ن/ س ب أ/ أ ب ع ل/ ه ج ر ن/ م ر ب/ و أ س ر ر ه و/ ل ك ل/ ش أ م ت/ و أ ق ي ض/ ي ش أ

[٣] م ن ن/ و س ت ق ض ن/ ب ن/ أ ن س م/ و أ ب ل م/ و ث و ر م / وب ع ر م / وش أ م ت/ ك م ن م و/ ذ ي ش أ م ن/ ع ب د م/ ف أ و/ أ م ت م/ و ب ع ر

[٤] م/ وش أ م ت م/ ف ل ي ك ن ن/ م ع د هـــ و/ أ ح د/ و ر خ م/ و ذ ي ه ج ب أن/ ب ع د ن/ ع ش ر ت/ ي م ت م/ ف أ و/ ع ش ر ي/ أ ب ل م/ ف أ و/ ث

[٥] و ر م/ ف أ و/ ب ع ر م/ ف ل ي ه ب ن/ ع س ب ه و/ س ع ت ن/ ذ ي س ب أ ن/ ب ع ل ي ه و/ و ب ك ن/ ي م ت ن/ ب ع ر م/ ب ع م/ ذ ي ش أ م ن ه و/ و

[٦] ي ج ز ن/ س ب ع م/ ي و م م/ ف ب ر أ م/ م ه ش أ م ن/ ب ن/ م و ت ه و/ و ب ط ل ت ه و/ و ل/ ي ف ي ن/ ل م ه ش أ م ن / ش ر ع ه و/ و م ن

[٧] م و/ ذ ي ه ر أ ب ن/ و ي ه و ح ب ن/ و ر ق م/ و د ع ت م/ ف أ و/ ي ه ر أ ش ن/ ز أ د م/ ف أ و/ س أ ر ت/ ض م ر م/ ع ب د م/ ف أ و/ أ م ...

المحور الأول– المعجم[٢٠]:

(وقه): فعل ماض بمعنى أمر، **(ريسن):** مصدر للفعل (ريس) وهو فعل ماض بمعنى أمر أو أصدر مرسوما، **(هكنن):** مصدر للفعل أمر، **و(هحرن):** من حور، مصدر بمعنى (أمْر) من الفعل الماضي، **(يهنعم):** اسم شخص مفرد مذكر، بمعنى ينعم، على وزن الفعل المتعدي بالهاء (يهفعل)، **(ملك):** اسم وهو لفظ سامي مشترك – فالسبئيون كانوا يطلقون كلمة ملك على ملوك المقاطعات التابعة لهم، أما المعينيون فكانوا يستعملون كلمة (كبر)، (كبير) لوصفهم، وهم المسؤولون عن المقاطعات البعيدة ويقومون مقام حاكم الولاية، **(سبأ):** إحدى أهم الممالك اليمنية القديمة، **(مرب):** مارب، وهي عاصمة مملكة سبأ، وتكتب بالألف وليس بالهمز؛ لأن اللهجة السبئية إنما تحذف الأصوات الطويلة، ومنها صوت الألف، وتثبت الهمزة، **(ريدن):** اسم قصر في ظفار يقع على بعد (١٧ كم) جنوب مدينة تريم[٢١]، وإليه نسبت الأسرة الملكية الحميرية، وزعماء حمير من الأقيال والملوك، فيقال لهم: بنو ذي ريدان، "وقد رافق ظهورهم ظهور لقب جديد حمله بعض الملوك في سبأ من مارب وصنعاء، وهو لقب ملك سبأ وذي ريدان"[٢٢]، **(أبعل):** اسم جمع، بمعنى أسياد،**(أدم):** أتباع أو رعية، **(شعبن):** اسم بمعنى الشعب أو القبيلة، ويأتي في النقوش مضافا إلى قبيلة (شعب سبأ)،

(٢٠) استعان الباحث في عمل هذا المعجم، بالمعجم السبئي، بيستون وآخرون، ١٩٨٢.
(٢١) معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم أحمد المقحفي، دار الكلمة – صنعاء، ١٩٨٥، صـ١٨٦.
(٢٢) ينظر: مختارات من النقوش اليمنية القديمة، مرجع سابق، صـ٣٠.

"لذا فقد استعملت (شعب) نظير قبيلة أو عشيرة عند العرب الشماليين، غير أن ما يميزها أنها ارتبطت بأرض تملكها، وتستند في أمور حياتها إلى هذه الأرض التي ترتبط بها، وقد يحصل لها تطورات، حينما تستقر على أرض زراعية، أو تكون في مركز تجاري، ومن هنا جاءت تسميتها ب(شعب)"[٢٣] وليس قبيلة بدوية، **(هجرن)**: مدينة أو أهل مدينة، **(أسرر)**: سرر بطن الوادي، أو أرض مزروعة عند مجرى الوادي، وأسرر: اسم جمع.

(شأمت): اسم يتضمن معنى البيع والشراء؛ لذا ينصرف معناه إلى (بضاعة) أو (مبيعات)، والفعل منه شأم، و**(يشأمن)**: فعل مضارع بمعنى يشتري، ومهشأمن: اسم فاعل بمعنى البائع، **(أقيض)**: اسم جمع، بمعنى المبادلات التجارية، يطلق على البضاعة التي تتم عن طريق المقايضة أي المبادلة التجارية، والفعل: قيض أو قايض، والمضارع منه **(ستقضن)**.

(إنسم): إنسان، **(عبدم)**: عبد خادم مولى تابع، لفظ سامي مشترك، **(أمت)**: جارية، **(إبلم)**: اسم يطلق على المفرد والجمع، وهو من أسماء الجموع التي لا واحد له من لفظه، ويطلق على قطيع الجمال والنوق، **(بعرم)**: أي بعير، ويطلق على الذكر والأنثى من الإبل، وقد ظهر لفظ بعر في نقوش القرن السابع ق.م للدلالة على الماشية بصفة عامة[٢٤]، **(ورخم)**: اسم، بمعنى شهر، **(شرعهو)**: حقوقه أو حقه،**(بطلتهو)**: نفوقه، **(عسبهو)**: عسب اسم بمعنى أجر، **(زأدم)**: كفالة أو ضمانة، **(سأرت)**: اسم بمعنى أي شيء آخر، **(ورقم)**: مكتوب، **(ودعتم)**: مصدر من الفعل ودع أو يدع بمعنى أعلم أخبر أعلن، **(ضمرم)**: رهن، والضمار رأس المال الذي يبدأ به التاجر تجارته، كما يطلق على الولد والمال.

(يجزن): فعل مضارع بمعنى تجاوز، من جوز وجاز؛ أي مضى زمنا، **(يهجبأن)**: فعل مضارع من هجبأ (هفعل) والياء علامة المضارعة؛ بمعنى يعيد أو يرجع، والهاء والنون صوتان زائدان،**(يهبن)**: من الماضي وهب وأعطى، **(يسبأن)**: فعل مضارع بمعنى تصرف، **(يفين)**: فعل مضارع من الماضي وفى، أي يؤدي التزاما،**(يهرأبن)**: فعل مضارع بمعنى يستأجر/ يتعاقد، **(يهوحبن)**: الهاء من أصل الكلمة، والياء للمضارعة، وهوحب فعل بمعنى توافق، **(يهرأش)**: يتاجر أو يقدم ضمانة تجارية.

(٢٣) التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، عبد العزيز الدوري، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ١٩٨٤، صـ٢٤.

(٢٤) ينظر: حيوانات النقل والحرب في جنوب الجزيرة العربية قبل الإسلام، دراسة في ضوء النقوش والآثار، محمد عوض باعليان، مركز عدن للدراسات والبحوث، عدن، ط١، صـ٨٧.

الترجمة إلى الفصحى:

هكذا أمر/أصدر مرسوما صادرا محررا الملك شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان بن ياسر يهنعم ملك سبأ وذي ريدان، لأتباعه قبيلة سبأ أسياد مدينة مارب وأوديتها، بخصوص كل المبيعات والمقايضات التجارية التي تباع أو تقايض، إذا ما اشترى أحدهم عبدا أو أمة وإبلا وبعيرا وبضاعة، فليكونن موعده شهرًا واحدا، والذي يعيد بعد عشرة أيام أو عشرين، إبلا أو ثورا أو بعيرا/ ماشية؛ فليهب إيجاره المدة التي تصرف بها بملكيته، وحينما/لمّا يموت بعير/ماشية مع/عند الذي يشتريها وتجاوزت مدة الشراء سبعة أيام، فالبائع بريء من موته وهلاكه، وليفي للبائع حقوقه، وإذا ما يعقد أحدهم اتفاقًا فليكن مكتوبًا ومعلنًا، أو يقدم ضمانة/ كفالة تجارية، أو أي شيء آخر ضمار عبد أو أمة.

المحور الثاني– القضايا الصوتية:

لا ترد في اللهجة السبئية بوجه عام الأصوات الصائتة إلا إذا استثنينا جواز استعمال صوتي الواو والياء استعمال الصوامت تارة، واستعمال الصوائت تارة أخرى، دون ضابط قاعدي، ولا يوجد فيها فتحة طويلة التي يسميها القدماء بـ(الألف)؛ ولذا ينبغي كتابة الألف بهمزة القطع؛ لأن همزة الوصل لا ترد في النقوش إطلاقًا[٢٥].

ومن القضايا الصوتية المتوافرة في هذا النقش:

١– القلب المكاني: أي تبديل صوتين مكانيهما في كلمة واحدة، كما في لفظ (و د ع ت م): من ودع أو يدع، ربما أن صوت التاء جاء بديلا لصوت الواو أو الياء، إذ نلحظ هذه الظاهرة في كلمة أخرى وردت في النقش، وهي (يمتم)؛ بمعنى يوم.

٢– الإشباع أو الإطالة: كما في كلمة (أ د م ه و).

٣– الحذف: أي حذف الحركات الطويلة كتابة، وقد جاء في النقش بعض الكلمات التي حذف منها الحركات الطويلة، وهي:

– ذ ريدن: ذي ريدان، يسرم: ياسر.

– مرب: مارب، حذف صوت الألف للتسهيل، ولأن الكتابة القديمة لا تثبت الحركات الطويلة كتابة، فكلمة (مارب) تكتب وتنطق هكذا بالألف، وليس بالهمزة (مأرب).

– ضمرم: ضمار، يمتن: يموت.

(٢٥) ينظر: العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، مرجع سابق، صـ ٣٢٩-٣٣١.

١ – الإبدال:

– بن: حرف جر بمعنى (من)، ويلاحظ أن (بن) تحمل الهجاء نفسه لـ(بن) التي بمعنى (ابن)، والمعنى يتضح من خلال السياق، حيث أبدلت الميم بالباء، لأنهما من الأصوات المتقاربة في المخرج والصفة، فهما شفويان مجهوران.

المحور الثالث– القضايا الصرفية:

أولًا– الصيغ غير الاشتقاقية

أ– الضمائر الشخصية:

توافرت اللغة العربية الجنوبية على الضمائر المتصلة منها والمنفصلة، وبتقسيمها إلى ضمائر المتكلم والمخاطب والغائب، غير أن ضمائر المتكلم والمخاطب لم ترد إلا في شواهد قليلة، وذلك يعود إلى طبيعة موضوعات تلك النقوش، وإلى أسلوبها الكتابي، الذي يتطلب أن يسند مضمون النقش إلى الغائب.

وقد جاء في هذا النقش مجموعة من ضمائر الغياب المتصلة بالاسم؛ في محل جر بالإضافة، والمتصلة بالفعل في محل رفع أو نصب، وهو ما سنوضحه في الآتي:

١ – ضمائر الغيبة المتصلة بالاسم:

شواهد ضمير الغيبة **(هـ و)** المتصل بالاسم:

– **(ل أ د م هـ و):** الشاهد (هـ و)، ضمير متصل للغائب المفرد المذكر، في محل جر بالإضافة، يعود على الملك شمر يهرعش.

– **(م ر ب ـ و أ س ر ر هـ و):** الشاهد (هـ و) ضمير متصل للغائب المفرد المؤنث، في محل جر بالإضافة، عائد على مدينة مارب.

– **(م ع د هـ و):** الشاهد (هـ و) ضمير متصل بالاسم/ الظرف، يعود على غائب مفرد في محل جر بالإضافة.

– **(ع س ب هـ و):** الشاهد (هـ و) ضمير متصل في محل جر بالإضافة، يعود على الغائب، أي كراؤها؛ كراء الحيوانات التي انتفع بها.

– **(ب ع ل ي هـ و):** الشاهد (هـ و) ضمير متصل بالاسم في محل جر بالإضافة، يعود على المشتري الذي انتفع بالماشية وتصرف بها.

– **(م و ت هـ و):** الشاهد (هـ و) ضمير متصل بالمصدر في محل جر بالإضافة، عائد على مفرد غائب، وكذلك في كلمة (ب ط ل ت هـ و) العائد على الماشية التي باعها.

– **(ش ر ع هـ و)**: الشاهد (هـ و) ضمير متصل في محل جر بالإضافة، يعود على البائع، بمعنى حقه.

الاسم	الغائب	الغائبة	الغائبون
أ د م	أ د م هـ و	-	-
أ س ر ر		أ س ر ر هـ و	-
م ع د	م و ع د هـ و	-	-
ع س ب	-	ع س ب هـ و	-
ب ع ل ي	ب ع ل ي هـ و		-
م و ت	-	م و ت هـ و	-
ب ط ل ت	-	ب ط ل ت هـ و	-
ش ر ع	ش ر ع هـ و	-	-

٢ – ضمائر الغيبة المتصلة بالفعل:

ورد في هذا النقش ضمير الغيبة متصلا بالفعل المضارع في شاهد واحد، عائدا على المفرد المؤنث في محل نصب مفعولا به، وذلك في قوله: (ذ ي ش أ م ن هـ و)، أي؛ مع/عند الذي يشتريها، فالشاهد (هـ و) ضمير متصل يعود على المفعول به (بعرم) أي الماشية.

وما يمكن ملاحظته في هذا النقش هو غياب ضمير الغائبين للجمع، على الرغم من أن الأمر صادر لكل أتباع الملك وهم شعب سبأ، وذلك لأن السياق قانوني عام لا يتناسب مع وجوده.

أ– الأسماء الموصولة:

استخدم الاسم الموصول (ذ) في هذا النقش للمفرد المذكر والمؤنث، للعاقل وغير العاقل بلا تصرف، كما في الجدول أدناه:

الاسم الموصول	العائد
ذيهجبأن	ذ – اسم موصول بمعنى الذي، عائد على مفرد مذكر عاقل
ذيشأمن	ذ – اسم موصول بمعنى الذي عائد على مفرد مذكر عاقل
ذيسبأن	ذ – اسم موصول بمعنى التي عائد على مؤنث غير عاقل (سعتن)

كما أتى (ذ) للدلالة على الأنساب؛ في كلمة (ذ ر ي د ن) فـ(ذ) أصلها (ذو) بمعنى صاحب.

أما بقية الأسماء الموصولة الواردة في النقش؛ فلها وضع صرفي ونحوي مختلف عما سبق؛ لمجيء أدوات لغوية قبلها، صرفتها عن معناها ووظيفتها الأساسية، فهي تأتي بمعنى

(ما) المصدرية، وذلك إذا جاءت بعد حرف الجر (بعد)؛ وقياسا على ذلك يمكن عدها زائدة إذا جاءت بعد الشرط (كمنو ومنمو)؛ لتوكيد الشرط، أي بمعنى (إذا ما).

ب- أسماء الشرط:

(كمنمو – منمو):

إن أداة الشرط البسيطة في السبئية الفصحى التي تقابل (إذا)، هي (هم) وأحيانا تأتي على صيغة (همي)، وقد جاء في محرم بلقيس صيغتا (منمو) و(مهنمو) في سياقين متشابهين، للدلالة على المستقبل، فتقابلان (إذا) بالعربية، وكذلك صيغة (كمنمو)[٢٦]، ومن ثم تترجم (كمنمو– منمو) بـ(إذا أحدهم)، فـ(منمو) من الأسماء الموصولة العامة؛ لكنها في الاستعمال يغلب عليها معنى الشرط[٢٧]، وهي في الأصل مكونة من (من) الاسم الموصول للعاقل الذي يرد مركبا مع صوت الميم (م) أو الميم والواو (مو) الزائدين، لإفادة التوكيد، فتكون الصيغة على النحو الآتي: (منم– منمو) للاسم الموصول الذي يحمل معنى الشرط، وقد تليه (ذ) الوصلية، وهي من التراكيب التي يصعب ترجمتها إلى العربية حرفيا[٢٨].

وتستخدم (منمو) استخداما ظرفيا زمانيا محضا، فتكون بمعنى حالما[٢٩]، الذي يحمل معنى الشرط أيضا، ولذا يمكن تأويل (منمو) في نهاية النقش، بـ(حالما)، والواو قبلها حالية، تربط ما قبلها بما بعدها، أي وليفي للبائع حقه حالما يعقد الاتفاق مكتوبا ومعلنا أو يقدم ضمانا، ...، أو بمعناها السابق (إذا).

(بكن):

أداة شرط تؤول في هذا النقش بـ(لمّا)، وتأتي لتعليق الجواب بالشرط.

ج- أسماء الإشارة:

(ك): تستهل كثير من نقوش التشريعات في نصوص العهد المبكر بصوت (ك) منفردا، أو مركبا مع صوت النون (كن)، للدلالة الإشارية، فيكون بمعنى (هكذا)[٣٠]، ومجيء الكاف في مستهل النقش يكاد يكون خاصًا بنقوش التشريعات القانونية، بَيْد أنها في هذا النقش لا تمثل بدايته، إذ ثمة محذوف قبلها، ومع ذلك فإن اتصالها بالفعل، يبعدها عن أن تكون للجر، وإذا كانت (كن) تتصل بنقوش التشريعات القانونية، بمعنى هكذا شرع أو أمر أو هذا

(٢٦) ينظر: قواعد النقوش العربية الجنوبية، كتابات المسند، ألفرد بيستون، تر: رفعت هزيم، ١٩٩٥، مؤسسة حمادة للخدمات الجامعية، الأردن، صـ٨٠.
(٢٧) ينظر: المرجع السابق، صـ٧٤، وما بعدها.
(٢٨) ينظر: اللغة اليمنية القديمة، مرجع سابق، صـ١١٣.
(٢٩) ينظر: قواعد النقوش العربية الجنوبية، مرجع سابق، صـ٩٣.
(٣٠) المرجع السابق، صـ٨٨.

ما أمر، كذلك – وكما يرى بيستون – تؤول الكاف بأنها رابطة إشارية بمعنى (هكذا)[٣١]، أو كذلك.

د – ألفاظ الأعداد:

تضمن هذا النقش ألفاظ الأعداد الآتية:

– **أحد:** واحد، جاء مع المعدود المذكر (ورخم)، أي شهر واحد.

– **عشرت:** عشرة، جاء مع المعدود المؤنث الجمع (ي م ت م)، أي عشرة أيام.

– **عشري:** عشرين، من أسماء العقود، معطوف على ما قبله مجرور مثله وعلامة جره الياء.

– **سبعم:** سبع، جاء مع المعدود المفرد (ي و م)، أي سبع يوم (سبعة أيام).

ثانيا – أبنية الأسماء غير الاشتقاقية:

أ– الاسم المفرد:

توافر في هذا النقش بعض الأسماء المفردة؛ منها ما تدل على الأعلام، ومنها للأماكن أو للحيوان أو الجنس أو غير ذلك، وهي الآتي:

– **شمر:** اسم علم مفرد مذكر على وزن فعّل بفتح الفاء وتشديد العين.

– **سبأ:** اسم مفرد مؤنث، على وزن فَعَل.

– **يسرم:** اسم علم مفرد مذكر، على وزن فاعل (ياسر)، وهذا البناء شائع في الأسماء.

– **إنسم:** اسم جنس على وزن فِعْل، والميم للتمييم/ التنوين.

– **بن:** اسم مفرد مذكر، بمعنى ابن، وهو من الأبنية الثنائية التي تعبر عن ألفاظ القرابة.

– **ثورم:** اسم حيوان مفرد مذكر، على وزن فَعل.

– **هجرن:** اسم مفرد مؤنث، على وزن فَعْل.

– **مرب:** اسم مفرد مؤنث، على وزن فاعل؛ أي مارب.

– **سعتن:** اسم مفرد مؤنث معرف بالنون، على وزن فَعْل، والنون علامة التعريف.

– **ملك:** لقب لاسم مفرد مذكر، على وزن فَعِل.

– **ذ ريدن:** اسم مركب.

– **ورخ:** اسم مفرد مذكر، على وزن فَعَل.

– **يومم:** اسم يوم، على وزن فَعْل، والميم للتنوين.

– **ضمرم:** ضمار، على وزن فعال، الميم علامة التنكير/التيمم أو التنوين.

(٣١) ينظر: المرجع السابق، صـ٩٣.

ب- أبنية جمع التكسير:

وينقسم إلى:

ما كان مخالفًا لأوزان الجمع، أي إن له مفردا من لفظه، لكنه لا يجمع على صيغة جمع المذكر السالم؛ وهي الآتي:

- **أبعل:** اسم جمع تكسير، على وزن أفعل، ومفرده بعل.
- **أقيض:** جمع تكسير على وزن أفعل، ومفرده قيض.
- **أسرر:** جمع تكسير، على وزن أفعل، ومفرده سرر.

ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه، وإنما واحده من معناه:

- **أدم:** اسم جمع لا مفرد له من لفظه، على وزن فَعَل.
- **إبلم:** اسم يطلق على المفرد والجمع، وهو من أسماء الجموع التي لا واحد له من لفظه، ويطلق على قطيع الجمال والنوق، وأصل الإبل: الاسم المفرد إِبِلُ، وقد جاء على وزن فِعِل، وكذلك كلمة (بعير)، وهي على وزن فَعيل.
- **شعبن:** اسم مفرد على وزن فَعْل، وهو من أسماء الجموع لا واحد له من لفظه.

ثالثا- أبنية الأسماء المشتقة:

أ- المصادر:

المصدر في السبئية هو الصيغة المجردة للفعل مضافا إليه (ن) في آخره علامة على المصدرية، أو يأتي مجردا منها، وللمصدر استعمالان محددان:

١- أن يكون اسما، وهو ما يسمى في العربية بالمصدر[٣٢]، أي أن يكون خاليا من الحدث والزمن، ومن شواهده في النقش الآتي:

- **موتم:** موت، وهو مصدر مات.
- بطلتهو: مصدر من الفعل المجرد بطل، و(هو) ضمير متصل.
- **عسب:** مصدر على وزن فعل.
- **زأدم:** زأد مصدر على وزن فَعْل، والميم للتمييم/ التنوين.
- **شأمت:** مصدر من الجذر شأم، وشأمت على وزن فعلت، حيث ترد التاء في نهاية المصادر سواء من المجرد أو المزيد[٣٣] علامة على المصدرية.

(٣٢) قواعد النقوش العربية الجنوبية، المرجع السابق، صـ٣٧.
(٣٣) ينظر: مرجع سابق، صـ٣٨.

٢- المصدر المماثل للفعل:

إنْ توالى فعلان أو أكثر في جملة واحدة، فالمألوف أن يكون الأول منهما بصيغة الفعل التام، بينما تكون الأفعال الأخرى بصيغة المصدر؛ لكنها تماثل الأفعال التامة من حيث الدلالة، أي يصح أن يتصل ضمير الفاعل بالفعل الأول، ثم تأتي الأفعال التالية مجردة من الفاعل(٣٤).

فالأفعال التالية للفعل الأول **(وقه)**، وهي (رسن – هكنن – هحرن) تعد مصادر، لكنها من حيث الدلالة تحمل معنى الفاعلية، دون أن تستعمل استعمال الأفعال التامة، والنون اللاحقة ليست من أصل الكلمة، وإنما تلك الأفعال في الأصل كانت بهذه الصيغة: (ريس) و(هكن) و(هحر)، أي على صيغة الفعل الثلاثي، والنون للمصدرية، وهذا من الاستعمالات النادرة، والغالب أن يكون الفعل الأخير من الأفعال المتتالية من هذا الضرب، أي بصيغة المصدر المنتهي بالنون، ومن النادر أن يستعمل هذا المصدر– أي المنتهي بالنون، في سلسلة كاملة من الأفعال المتتالية(٣٥).

وكل الأفعال الأربعة الموجودة بداية النقش تنصرف إلى معنى أمر و(سن) سن قانونا.

أ- اسم الفاعل:

يشتق اسم الفاعل في اللهجة السبئية من الفعل الثلاثي دون زوائد كتابية، أما إذا كان الفعل مزيدا بالهاء أو التاء أو التضعيف، فيشتق منه بإضافة ميم في أوله(٣٦).

وقد جاء اسم الفاعل في هذا النقش في الشاهد **(مهشأمن)** أي البائع، وهو مشتق من الفعل المزيد بالهاء (هشأم)، ما يعنى أن الفعل (شأم) بمعنى اشترى، والفعل (هشأم) بمعنى باع، ولذا أتي الفعل (يشأمن) في النقش دون الهاء للدلالة على الشراء وليس البيع، وفي القرآن الكريم يحمل الفعل (يشري) كلا المعنين، حيث يأتي بمعنى باع وبمعنى اشترى.

ب- اسم المفعول:

هو اسم مشتق من الفعل؛ يدل على ما وقع عليه الفعل، ويكون في صيغة (فعل) في لهجة سبأ، ومن أمثلته في هذا النقش، الشاهد (ورقم): بمعنى مكتوب، و(دعتم) اسم مفعول من الفعل الثلاثي ودع أو يدع، بمعنى معلَن.

(٣٤) ينظر: مرجع سابق، صـ٣٧.
(٣٥) ينظر: مرجع سابق، صـ٣٧-٣٨.
(٣٦) ينظر: مرجع سابق، صـ٣٨.

ج- اسم الزمان:

جاء اسم الزمان في هذا النقش على وزن مفعل – وهو من أبنية العربية الفصحى – في الكلمة (معدهو)، ويبدو أن صوت الواو حذف من الكلمة؛ إذ لا ضابط صوتي للهجة السبئية، ولذا يكون على وزن مفعِل، أي موعد اسم زمان من الفعل الثلاثي المعتلِّ الأول صحيح الآخِر من (وعد)، يصاغ على وزن مضارِعه، مع إبدال حرف المضارَعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبلَ الآخِر.

د- أبنية الصفة المشبهة:

- **ملك:** صفة مشبهة على وزن فعِل.
- **يهرعش:** صفة على وزن يهفعل.
- **يهنعم:** صفة على وزن يهفعل.
- **أدمهو:** صفة مشبهة على وزن فَعَل.
- **أبعل:** مفردها بعل، صفة مشبهة على وزن فَعْل.
- **برأم:** بمعنى بريء، على وزن فعيل.
- **أمتم:** وردت في النقش صفة بمعنى جارية /عكس حرة، وليست اسم جنس بمعنى أنثى، وكذلك (عبدم) فهو اسم صفة وليس اسم جنس، إذا الكلمتان تصفان اسم الجنس (إنسم) بوصفه من ضمن المبيعات، أي الرقيق.

وكل تلك الأبنية هي أبنية فصيحة، أي تتوافر في العربية الفصحى.

رابعًا- تصريف الفعل:

أ- الفعل من حيث البناء

جل الأفعال في هذا النقش مبنية للمعلوم، عدا فعلين يمكن عدهما من المبني للمجهول؛ لاختلافهما في الصيغة عن المبني للمعلوم، وهما **(يشأمنن- ستقضن)**، حيث يصعب التفريق بين الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول في اللهجة السبئية، لكن وجود بعض الفوارق في صيغ الفعل الواحد دل على أن الفعلين مبنيان للمجهول للدلالة على العموم والشمول، فالفعل (يشأمنن) ورد بهذا الصيغة، وبصيغة أخرى دون النون الثانية (يشأمن)، والزيادة في الفعل الأول دل على أنه مبني للمجهول[٣٧]، فضلا عن أنه يعود على

(٣٧) فوجود صيغ للمعلوم وأخرى للمجهول مؤكد في اللهجة السبئية، على أن الفارق بين الصيغتين لا يظهر في الكتابة، وإنما ينبغي البحث عنه لو كان ممكننا، لكن طريقة الكتابة وغياب الحركات لا تسمح لنا باستنتاج اختلافات في الشكل الكتابي بين الصيغتين، ينظر: المرجع السابق، صـ٢٤.

(شأمت) الذي ينوب مناب الفاعل، وهو طرفا عقد البيع (البائع والمشتري)، ومجيء السين والتاء بداية الفعل (ستقضن) دال على أن الفعل يعود على مؤنث لا على مذكر، فضلا عن أن بقية الأفعال المضارعة في النقش بدأت بالياء دالة على فاعل مذكر.

ب- الفعل من حيث الدلالة الزمنية: هناك زمنان للفعل في اللهجة السبئية: هما الماضي، والمضارع الذي يُبدأ بسوابق صرفية (ي- ت)، ولم ترد شواهد مؤكدة على مجيء فعل الأمر[٣٨] للمخاطب، أما الأمر الغائب فهو كالمضارع بتقديم لام الأمر[٣٩].

١ - الفعل الماضي

يدل على وقوع الحدث في الماضي، "والفعل الماضي في لغة النقوش لا تلحقه نون، فإن وجدت صيغة الماضي ملحقة بنون، دل ذلك على أن هذه الصيغة المصدر، أي الصيغة الاسمية من الفعل، والنون، في نهايتها للتعريف"[٤٠].

- **وقه:** فعل ماض ثلاثي على وزن فَعَل.

- **ريسن:** ريس فعل ماض ثلاثي على وزن (فعَل)، ويحتمل أن يكون معبرا عن (فعّل)، لكن مجيئه بعد فعل حوله إلى المصدر مع الإبقاء على دلالاته الفعلية، والنون لاحقة علامة للمصدرية، وكذلك الفعلان اللذان جاءا بعده **(هكنن- هحرن)**، فتلك الأفعال الثلاثة هي في الأصل أفعال ماضية، لكن أسلوب تتالي الأفعال في اللهجة السبئية حول تلك الأفعال التي جاءت بعد الفعل الأول إلى مصادر تحل محل الفعل.

٢ - الفعل المضارع

ينقسم الفعل المضارع في اللهجة السبئية إلى نوعين: مضارع بسيط، وهذا النوع لا ينتهي بلاحقة النون، ويستخدم في الجمل الرئيسة، ومضارع منون؛ وهو الذي ينتهي بلاحقة (النون)، وذلك حين يأتي في جمل الطلب والجمل التابعة بمختلف أضربها، بما في ذلك الجمل الوصلية[٤١]، فكثيرا ما يوجد المضارع المنون في الصفة، وبعد لام الأمر والرجاء[٤٢].

وقد جاءت الأفعال المضارعة في هذا النقش مزيدة بلاحقة النون؛ لأن الفعل الرئيس في النقش أتى بصيغة الماضي (وقه) أمر، والأفعال المضارعة جاءت ضمن جمل موصولة أو تابعة تفسر مضمون ذلك الأمر أو المرسوم، أو في سياق الأمر.

(٣٨) ينظر: المرجع السابق، صـ٣٤.
(٣٩) مختارات من النقوش اليمنية القديمة، مرجع سابق، صـ٧٤.
(٤٠) النقوش السبئية القديمة، دراسة لغوية، مرجع سابق، صـ١٨٧.
(٤١) ينظر: قواعد النقوش العربية الجنوبية، مرجع سابق، صـ٣٦.
(٤٢) مختارات من النقوش اليمنية القديمة، مرجع سابق، صـ٣٧.

ومن شواهد المضارع المنتهي بالنون– لمجيئه في الجمل الموصلية– الأفعال الآتية: (وذ يشأمن– ذ يهجبأن– وذ يسبأن– وذيهرأبن– يهوحبن– يهرأشن)، فقد جاءت هذه الأفعال ضمن جمل تابعة غير مستقلة، تصف ما قبلها، وكذلك الفعلان: (يشأمنن – يستقضن)؛ لأنهما يصفان ما قبلهما.

كما جاء الفعل المضارع في هذه النقش ملحقا بالنون؛ لاتصاله بلام الأمر، وذلك في الشواهد الآتية: **(فليكنن– فليهبن– ليفين)**.

ج– أوزان الفعل:

جاءت الأفعال في هذا النقش على أوزان مختلفة، منها على وزن (فَعل)، و (هفعل)، أي مزيدة بالهاء للتعدية، أو على وزن (ستفعل)، كما في الجدول الآتي:

الفعل	مجرد	مزيد بالهاء	مزيد بالسين والتاء
وقه	فعل		
ريسن ـ هكنن	فعل + ن	-	-
هحرن	-	هفعل + ن	-
ستقضن	-	-	ستفعل + ن
يشأمن يهبن يفين يسبأن يمتن يجزين	فعل، يفعل + ن	_	_
يهجبأن، يهرأبن، يهوحبن، يهرأشن	_	هفعل، يهفعل + ن	_

د– تقديم الفعل على الفاعل:

عادة ما يتقدم الفاعل على الفعل في اللهجة السبئية، فـ"الفعل لا يرد في مستهل النقوش في أول الجملة البتة، إذ يغلب أن يسبقه فاعله، وربما تقدمه عنصر إشاري، نحو: هذا ما تقدم به فلان، أو تقدمته الواو الإشارية"[٤٣]، لكن لخصيصة هذا النقش وهو التشريع القانوني، تقدم الفعل على الفاعل، وقد سبقته (ك) (كوقه)، وهي بمعنى هكذا أمر أو كذلك أمر.

خامسا– الحروف والأدوات:

– أداة التعريف والتنكير:

جاءت الأسماء في هذا النقش إما معرفة بأداة التعريف في اللهجة السبئية وهي **(ن)**، بمعنى (أل) في العربية الفصحى، مثل **(ملكن)** بمعنى (الملك)، أو معرفة بالإضافة دون أن تلحقها أي علامة؛ كما في الشاهد (لكل شأمت وأقيض)، فهما اسمان معرفان بالإضافة، ولم تلحقهما نون التعريف.

(٤٣) قواعد النقوش العربية الجنوبية، مرجع سابق، صـ٢٩.

أما علامة التنكير فهي الميم، وتسمى علامة التمييم أي (التنوين)، تلحق نهاية الاسم، مثل: (إبلم– بعرم– شأمتم– ...).

حروف الجر:

– **اللام:** حرف جر بمعنى (ل– إلى)، وقد جاء في الشاهد (ل أ د م هـ و)؛ أي لعبيده أو إلى عبيده.

– **بن:** حرف جر بمعنى (من)، ويلاحظ أنها تحمل الهجاء نفسه لـ(بن) بمعنى (ابن)، والمعنى يتضح من خلال السياق.

– **بعدن:** بمعنى بعد، وقد جاءت في النقش ملحقة بالنون الزائدة.

– **بعم:** ظرف أو حرف جر؛ دخلت عليها الباء (ب)، وهي بمعنى مع أو عند.

حروف العطف:

ورد حرف العطف في النقش بصورتيه (و– فأو) رابطاً بين الكلمات والجمل، ونلاحظ أن حرف العطف (ف أ و) مركب من (ف) و(أو) التي تفيد التخيير، ولم تكتب فاصلة عمودية بين كلا اللفظين.

– **حرف (الفاء):**

جاء حرف الفاء رابطا بين الجمل في جواب الشرط، وفي خبر الاسم الموصول، كما في: (فليكنن– فليهبن)، و(فبرأم).

– **لام الأمر:**

جاء لام الأمر في هذا النقش مرتبطا بالأفعال الآتية: (فليكنن– فليهبن– وليفين)، وقد اقتضى الأسلوب ذلك، إذ الأمر صادر من الملك لأتباعه وشعبه على وجه الإلزام بما يتضمنه هذا التشريع الصادر عنه.

– **ألفاظ العموم:**

– **(كل).**

– **(سأرت)**، بمعنى: بالإضافة إلى أو إلى جانب.

المحور الرابع– القضايا التركيبية:

يبحث هذا المحور في القضايا التي تتصل بتراكيب الجمل ونوعيتها؛ من جمل بسيطة أو مركبة وارتباطها ببعض، والبنى الأساسية للجملة أو البنى الإسنادية المضافة إليها، والأشكال النحوية المولدة عنها، وما يدخل عليها من مطيلات تزيد في بنائها، من أجل

الوصول إلى خصائص الجملة المسندية، وأبعادها التي تتصل بمضمون نص النقش، وكذلك أثر المرسل والمرسل إليه.

يتكون هذا النقش من جملة رئيسة وجمل أخرى تابعة، لها استقلالية إعرابية، لكنها في المعنى تُفصّل ما جاء في الجملة الأولى، وهي الآتي:

الجملة الرئيسة:

... كوقه وريسن وهكنن وهحرن ملكن شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان، لأدمهو،.. لكل شأمت وأقيض يشأمنن وستقضن.

يتصدر صوت الكاف بداية هذه الجملة كسابقة للفعل الماضي (وقه)، فضلا عن تقدم الفعل على الفاعل، وهو من الأساليب القليلة في اللهجة السبئية، وتصدر صوت (الكاف) يؤول في النقوش التشريعية إلى معنى (هكذا)، متعلقا بمحذوف قبلها – دل عليه الحذف في بداية النقش– فتكون رابطة بين جملة سابقة تؤول إلى مبتدأ محذوف خبره (الكاف) وهي بمعنى (هكذا)، فتؤول بـ(**مثل ذلك الأمر والمرسوم هكذا أمر الملك شمر يهرعش وأصدر مرسوما**).

أو بمعنى (كذلك) فتكون متعلقة بمحذوف في محل نصب مفعول مطلق، يؤول بما جاء بعدها، تقديره (كذلك الأمر أمَر الملك)، وذلك إذا علمنا أن هذا القانون ليس المرسوم الوحيد الذي سنه الملك شمر يهرعش.

فالظاهر أن الجملة بسيطة مكونة من مسند/فعل، ومسند إليه/فاعل، ومكملات لها تطيلها لأمر استدعاه إصدار المرسوم، ضمن ثلاثية (مرسل، رسالة، مرسل إليه)، فهي مكونة من إسناد أساسي، وإسناد آخر يقع ضمن مكملات الجملة، ولا يقع طرفا في المكون الإسنادي، لذا تعد جملة بسيطة مطولة.

تصدر هذا النقش بجملة من الأفعال الماضية المتوالية التي تعود على فاعل واحد، وهنا نجد أن الأفعال التالية للفعل الأول جاءت بصيغة المصدر بعلامته (ن)، شكلا ومعنى، وهذه من القضايا النحوية التي تتميز بها لهجة سبأ، "فإن توالى فعلان أو أكثر في جملة واحدة؛ فالمألوف أن يكون الأول منهما بصيغة الفعل التام، بينما تكون الأفعال الأخرى بصيغة المصدر أي مجردة من الفاعل، تلحقها نون في آخرها، وهي من حيث الدلالة مماثلة للفعل"(٤٤).

(٤٤) ينظر: مرجع سابق، صـ٣٧.

ومن ثم يكون تأويل الجملة الأولى بـ(هكذا/كذلك أمر/ أصدر أمرا مرسوما محررا الملك شمر يهرعش لأتباعه...)، مكونة من (فعل– مفعول مطلق– فاعل)، وما بعدها توابع أو مطيلات الجملة، وهي (لكل أو بخصوص المعاملات التجارية/ المبيعات والمقايضات تباع أو تقايض/ تبادل من إنسان وأبل وثور وماشية وبضاعة)، فحرف الجر (من) في هذه الجملة يفيد التحديد والتقسيم، أي تحديد نوعية المبيعات التي تُشترى أو تُبادل أو تُعاوض، وهذه الجملة تابعة للجملة السابقة، بمعنى أن الأمر صادر بخصوص المعاملات التجارية من مبيعات ومبادلات تجارية محددة بنوعية معينة.

ولذا يكون مخطط المكونات الأساسية للجملة الأولى على النحو الآتي:

(كوقه وريسن وهكنن وهحرن ملكن شمر يهرعش ملك سبأ وذي ريدان، لأدمهو،..، لكل شأمت وأقيض يشأمنن وستقضن).

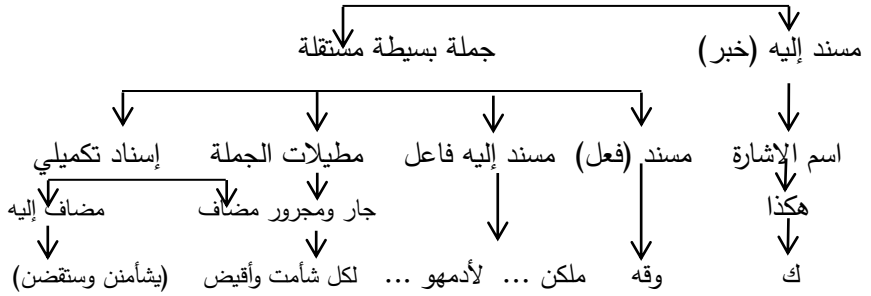

والملاحظ أن الإسناد التكميلي متصل من حيث البناء والدلالة بالإسناد الأساسي (جملة الأمر وإصدار القانون)، ومكمل له يفسر مضمون المرسوم، ويخصص القانون بمعاملات محددة، أي أن الأمر صادر بخصوص معاملات البيع والشراء والمقايضة، وما بعده تفصيل لذلك.

تتابع الجمل التالية للجملة الأولى، وقد تصدرتها أداة شرط، ويتكون بناؤها التركيبي من فعل الشرط وجوابه على وجه الإلزام، بحيث تتنوع الأدوات الشرطية (كمنمو– بكن– منمو)، وقد أتى جوابها متصدرا بلام الأمر (فليكنن– فليهبن– وليفين).

ولأجل ذلك ارتأينا أن نقسم الجمل في هذا النقش إلى جملة رئيسة تتضمن إصدار القانون، تبدأ من السطر الأول للنقش حتى منتصف السطر الثالث، أي قبل جملة الشرط، وجمل تابعة متصلة بها دون أن يربطها أداة العطف بالجملة الرئيسة، وهي عبارة عن جمل معطوفة على بعض، تكوّن وحدة متصلة، تفسر أسس القانون وشروطه ومضمونه، وهي الآتي:

الجملة الأولى:

تبدأ هذه الجملة بأداة الشرط (كمنمو)، بمعنى (إذا)، وما بعدها فعل الشرط ثم جواب الشرط وهو جملة اسمية.

(كمنمو ذ يشأمن عبدم أو أمتم وبعرم وشأمتم)

(كمنمو) أداة شرط بمعنى (إذا أحدهم[٤٥])، و(ذ) بمعنى (ما) حرف زائد لتوكيد الشرط، إذ غالبا ما تأتي بعد (كمنمو ومنمو)، وبوصفهما أداتي شرط، يلحقهما فعل ولا يلحقهما اسم موصول، ولذا تعد أداة زائدة لتوكيد الشرط، (يشأمن) فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر يعود على سابق؛ أي على (أدمهو)، و(عبدم أو أمتم[٤٦] وبعرم وشامتم)، مفعول به، ثم تأتي جملة جواب الشرط جملة اسمية توضح مدة فترة الشك؛ أي (ما قبل إنهاء البيع)، وقد حددت مدته بشهر واحد.

والقضية النحوية التي تميزت بها هذه الجملة تكمن في الاسم الموصول (ذ)، فهذا النقش نص قانوني له أسلوبه الخاص، من التقديم والتأخير والاختصاص والعناية والأهمية، وبما أن جملة جواب الشرط تخص مهلة عقد البيع والشراء، ولا تخص المشتري أو البائع، فاسم الموصول (ذ) يعد مؤكدا للشرط ولزومية العمل بجوابه الخاص بفترة البيع، والمهلة المحددة لإتمام عقده أو فسخه وجواب الشرط، على الرغم من أنه جملة اسمية، إلا إن دخول لام الأمر على الفعل الناسخ (فليكنن)، ضمّنته الدلالة على الفعلية.

وهذه الجملة هي جملة شرطية مركبة، وتخطيطها على النحو الآتي:

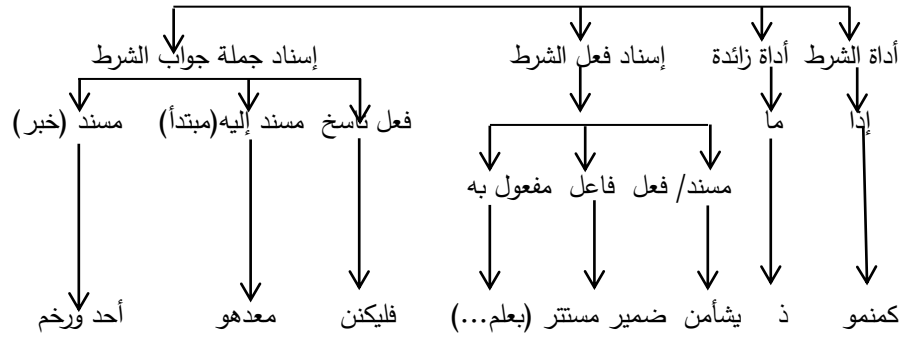

(٤٥) ينظر: قواعد النقوش العربية الجنوبية، مرجع سابق، صـ ٩٣. حيث فسرها بيستون بـ (إذا أحدهم).

(٤٦) تأتي كلمتا عبد وأمة بمعنى(ذكر وأنثى)، أو بمعني (عبيد)، وبما أن الحديث بخصوص نوعيات البضاعة، فضلا عن أنه قد تقدم ذكر (أنسم) من جملة المبيع، فالكلمتان تفسران بمعنى (عبيد) أي عبد وجارية.

الجملة الثانية:

(و ذ يجبأن بعدن عشرت يمتم فأو عشري إبلهم فأو ثورم فأو بعرم، فليهبن عسبهو سعتن ذ يسبأن بعليهو):

الواو حرف عطف، و(ذ) اسم موصول في محل رفع مبتدأ، (يهجبأن) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، بعد ظرف زمان، وما بعده مضاف إليه، و(إبل أو ثور أو ماشية) مفعول به، فليهبن: الفاء رابطة لاسم الصلة، واللام لام الأمر، يهبن: فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، (عسبهو) مفعول به، عسب مضاف والضمير (هو) مضاف إليه عائد على الحيوان، والجملة في محل رفع خبر الاسم الموصول.

ومن ثم يتبين أنها جملة مركبة ذات إسنادين، تتضمن معنى الشرط، ومخططها الآتي:

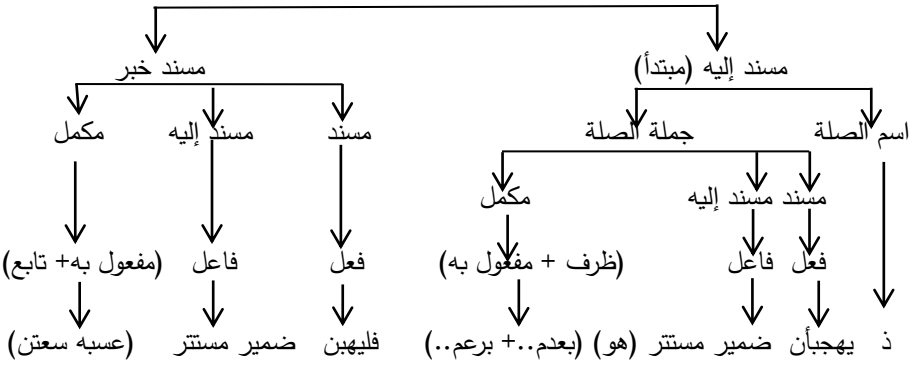

وجملة الخبر تتكون من إسناد أساسي؛ هو الخبر، وإسناد مكمل يتكون من المفعول به مضاف إلى الجملة الواقعة في موقع الصفة للمفعول فيه، ومخططها على النحو الآتي:

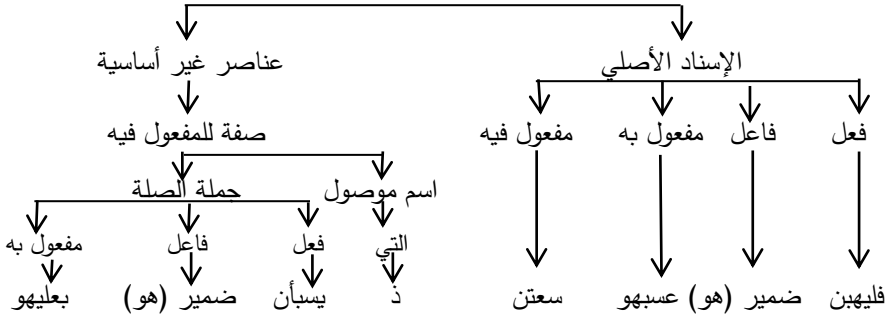

والجملة هنا تتضمن معنى الشرط، فالاسم الموصول يشبه الشرط لدخول الفاء في جوابه، ووظيفة الفاء أنها رابطة للجواب بما يفيد التوكيد وترتب الجزاء على الشرط، أي إن دفع أجر الحيوان للبائع يترتب على التراجع وإعادة الماشية له في الزمن المحدد؛ ترتب

الجزاء على الشرط، فيكون إعادته سببا في حصول البائع على ثمن إيجار الماشية المدة التي تصرف بها المشتري، وهي المدة التي حددها القانون، ولهذا ترتب عليه – أسلوبيا – تداخل الجمل.

الجملة الثالثة:

(وبكن يمتن بعرم بعم ذيشأمنهو ويجزن سبعم يومم، فبرأم مهشأمن بن موته وبطلتهو)

هذه الجملة تعد جملة شرطية مركبة، حيث تؤول الأداة (بكن) بـ(لمّا) التي تفيد تعليق الجواب بالشرط، وقد جاءت جملة الشرط جملة فعلية، وجواب الشرط جملة اسمية، فالجملة الأولى مقسمة إلى إسناد أساسي، وإسناد مكمل يتكون من جملتين؛ إحداهما معطوفة على الأخرى، فالأولى تتكون من الظرف (عند/ مع)، والمسند (ذيشأمنهو) والمسند إليه (الضمير المستتر هو)، والمكمل الذي يتكون من المفعول به (هو)، والجملة المعطوفة (فعل+ فاعل+ مفعول به) (ويجزن سبعة يوم)، فالمسند الخبر جاء مركبا مسنديا، وهو الجملة الفعلية.

ومن ثم يكون التخطيط على النحو الآتي:

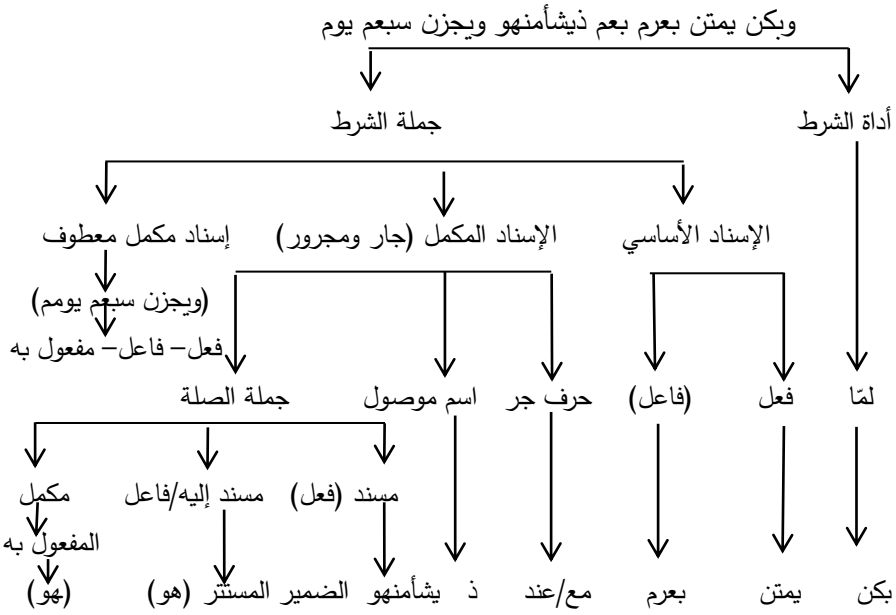

فجملة جواب الشرط – وهي الإسناد المقصود – جملة بسيطة ذات إسناد أصلي؛ مكونة من:

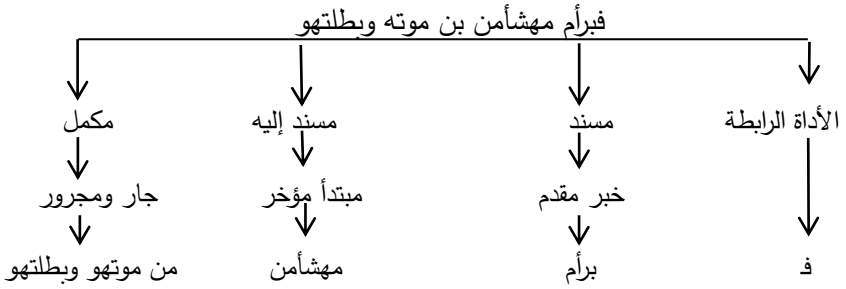

هذه الجملة تعد جملة ظرفية تابعة، تدل على الغاية والعاقبة، لذا أتى الفعل بعد (بكن) المؤولة إلى (حينما أو لمّا) فعلا مضارعا دالا على المستقبل(٤٧).

الجملة الرابعة:

تمثل هذه الجملة من حيث الترتيب الجملة الثانية، وذلك لتوافرها على الاستقلالية الدلالية بإقرار قانون البيع والشراء كأساس من أسس التشريع للبيع والشراء، وهو إتمام البيع ووفاء البائع حقه، سواء حسب الحالة السابقة أو بتمام البيع، وما بعدها تفصيل لكيفية أداء الحق وتمام الاتفاق على عقد البيع والشراء.

فهذه الجملة تعد إحدى الجمل الرئيسة أو المهمة في القانون، لذا جاءت جملة بسيطة، تربط الجمل السابقة بالجمل اللاحقة، ومخططها على النحو الآتي:

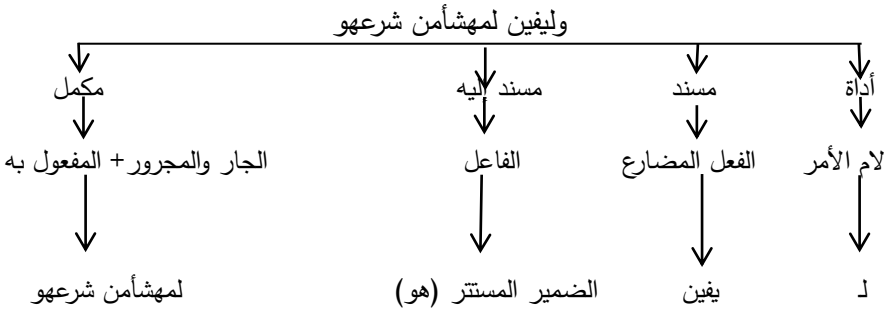

وردت هذه الجملة مستقلة إسناديا، وقد جاءت مجردة من الفاء، لكنها ومن حيث الأسلوب والمضمون ترتبط بما قبلها وما بعدها، بمعنى إذا مات البعير في المدة المحددة؛ فالبائع بريء من موته ونفوقه، وعلى المشتري أن يوفيه حقه، وبهذا تكون الجملة تابعة لما

(٤٧) ينظر: المرجع السابق، صـ٩٠.

قبلها، وبالنظر إلى الجمل التي بعدها، نجد أنها تفصيل لسداد هذا الحق والوفاء به، الناتج عن الحالة السابقة أو بتمام البيع أو المقايضة، حالما عُقد الاتفاق وكان مكتوبا ومعلنا، فليعطه حقه في حينه أو يقدم كفالة مؤجلة أو رهنا؛ كأن يكون عبدا أو أمة.

الجملة الخامسة:

تتضمن هذه الجملة جملا متتالية ترتبط ببعض على سبيل التخيير، تبدأ بأداة الشرط (منمو) التي تربط بقية الجمل بحكم واحد يتصل بوفاء الحق وحفظه مكتوبا ومعلنا، أو تقديم البديل.

ومخططها على النحو الآتي:

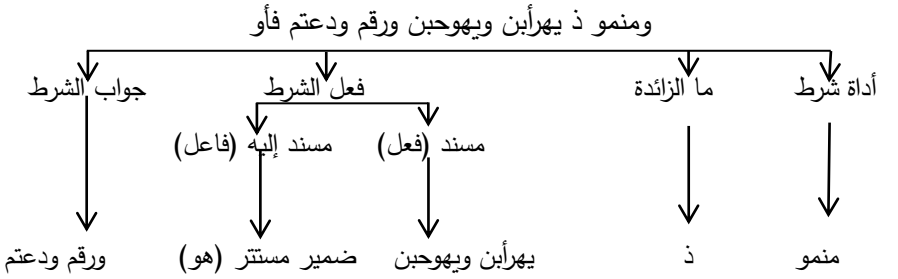

إذا أحدهم يعقد اتفاقا فمكتوب أو معلن، بمعنى فليكن مكتوبا ومعلنا، وقد حذف الحرف الرابط بين فعل الشرط وجوابه، لدلالة ما قبله عليه، ويمكن تأويل جواب الشرط بمحذوف دل عليه ما قبله، وهو الوفاء للبائع حقه، أي فليوفِ للبائع حقه حالما يعقد الاتفاق مكتوبا ومعلنا، أو يقدم بدائل.

وبقية الجمل تابعة للجملة الأولى على سبيل التخيير الذي يُتم عقد البيع، (فأو يهرأش زأدم فأو سأرت ضمرم عبدم فأو أمتم)، بمعنى (أو يقدم ضمانة/كفالة أو أي شيء آخر ضمار عبد أو أمة).

ومما سبق ويلاحظ في النقش أن الجمل جاءت جملا شرطية في الغالب، وبعضها متضمنة معنى الشرط؛ لأن النقش عبارة عن سن قانون، فيه قدم الشرط وأسبابه مؤكدا؛ فجاء الجواب بصيغة الأمر على وجه الإلزام، وما يترتب عليه، ما أدى – أسلوبيا – إلى تعقد الجمل وإسنادها، وتداخلها بحيث يصعب تحديد جمل مستقلة أو بسيطة مستقلة بذاتها، فهي جمل تابعة، إما جمل شرطية، أو صلة أو ظرفية جلها تتضمّن معنى الشرط، والفعل فيها فعل مضارع دال على المستقبل، سوى الجملة الأولى وهي من الجمل البسيطة وفعلها ماض، أما بقية الجمل فهي تقدم تفاصيل عملية البيع وتنظيم المعاملات بين البائع

والمشتري، بما يحفظ الحقوق لكيهما، فهو عبارة عن معاملة تجارية تقع ضمن ثلاثية (بائع، مشتري، بضاعة)، في سوق تجاري يشمل كل أتباع الملك/ شعب سبأ، دون تخصيص.

ملحق:

مقارنة المفردات الواردة في النقش باللغات السامية:

الكلمة	السبئية	القتبانية	الأثيوبية	الأكادية	العبرية	الفينيقية	الآرامية	السريانية	العربية
بعل	بعل	بعل	baal						بعل
عشرة	عشرت	عشرت	Casartu	-	casara	-	Casra	cesra	عشرة
عشرون	عشري	عشري	Cesra	-	cesrim	Esru	Cesrin	cesrin	عشرون
وفى	وفي	وفي	Waffaya	-	-	-	-	-	وفي-أتم
سبع	سبع	سبع	Sabcu	-	sebac	Sibi	Sbac	sbac	سبع
أمت	أمت	أمت	Amat	Amtu	Amt	Amt	Amt	amta	جارية
بن	بن	ابن	Bin	Ben	Ben	Bin	Bar	Bar	ابن
بن	بن	بن							من
واحد	أحد	أحد	Ahadu	-	Ehad	Edu	Had	Had	واحد
شهر	ورخ	ورخ	-	-	yerha	Arhu	Yarha	yarha	شهر
يوم	يوم	يوم	Yam		Yom	Umu	Yawma	yawma	يوم
أ د م	أدم	أدم	-	أدم	رجل	شعب	-	رجل	أتباع/شعب
وقه	وقه	وقه	Amar	Amar	Amar	-	Amar	emar	أمر
ذو	ذ	ذ	H	-	Ze	-	Di	d	ذو
هكن	هكن	هكن	nasa	-	Nasa	Nasu	Nsa	-	-

خاتمة:

إن لكل نوعية من النقوش بناءها اللغوي وتقاليدها اللغوية الخاصة بها، بحيث تصنف إلى نقوش نذرية وتشريعية، ونقش خاصة بالبناء والمعاملات اليومية وهكذا، وهذا ما تبين في هذا النقش الذي يختلف اختلافا كليا عن النقوش النذرية مثلا، فانفرد بناؤه بخصائص وقضايا لغوية ميزته عن باقي النقوش ذات الاختصاصات الأخرى، وتلك القضايا نجملها في النتائج الآتية:

تميز البناء اللغوي للقانون باستخدام مفردات خاصة بالمرسوم التجاري، فهي ذات مدلول اجتماعي خاص بمضمون القانون، وليست مفردات معجمية خالصة، وقد جاءت ضمن حقل دلالي خاص بعملية (البيع والشراء)، سواء كانت أسماء أم أفعالا، مترادفات أم تقع ضمن حقل اشتقاقي أو دلالي واحد، وهو ما منحها التعدد الدلالي، فضلا عن اشتراك كثير من مفرداته مع اللغات السامية، في البناء والمعنى.

وقد جاء البناء الصوتي خاليا من أي نظام صوتي محدد، لغياب علامات الإعراب والأصوات الطويلة، وهو ما تميزت به لغة النقوش عامة، واللهجة السبئية خاصة.

اتسم البناء الصرفي في هذا النقش– على صغر حجمه– بتوافره على تفاصيل صرفية كثيرة، جمعت أغلب خصائص البناء الصرفي للهجة، ثم إن هذا النقش لا يختلف بناؤه

الصرفي عن البناء الصرفي للغة العربية الفصيحة، ولذا رصدنا القضايا اللغوية التي اتسم بها هذا البناء من خلال موضوعه الذي صيغ بلغة آمره وملزمة، تقع ما بين إصدار الأمر/القانون (حرر/أصدر) بالفعل الماضي الصادر من الأعلى/الملك – وهو الفاعل القانوني – إلى الأدنى، على وجه الإلزام والوجوب، وبين (عقد) تكوّن ضمن سياق شرطي لتحرير القانون، نهض بناؤه على الفعل المضارع مقترنا بأداة الشرط ولام الأمر؛ فعلا وجوابا، للدلالة على المستقبل، وإلزامية الفعل وما يترتب عليه من نتائج.

ومن القضايا الصرفية التي شكلت قضية لغوية خاصة بهذا النقش وموضوعه، غياب ضمائر الجمع، فالمرسل والمرسل إليه المقترن بالفعل جاءا بصيغة المفرد لا الجمع، بوصفه– أي الفرد المرسل إليه– يقوم مقام جميع الفئات/الأتباع، ومع تحديد نوعيتهم التي تشكل طرفي العملية التجارية (مشتري وبائع)، لذا تكررت مفردات البيع والشراء.

حضور الأثر الموضوعي (الأسلوب القانوني) في تشكيل الصيغ الصرفية، الذي تجلى في الترادف في الأفعال (وقه ريسن هكنن هحرن)، وهي أربعة أفعال متتالية مترادفة تتضمن معنى أمر وأصدر مرسوما، والاشتقاق كما في (شأمت يشأمنن يشأمن مهشأمن) و (أقيض ستقضن)، والتقارب الدلالي الذي يجمع بين(يهرأبن– يهوحبن– يهرأشن).

التنوع في أدوات العطف لغاية دلالية تقضي بربط الجمل على وجه الإلزام أو التخيير، فكانت (و– فأو)، كما لم ترد الأدوات الشرطية الخاصة المعروفة في لهجة سبأ؛ بل حلت محلها أدوات الشرط (كمنمو بكن منمو)، وهي أدوات شرطية عامة تحمل أكثر من معنى؛ ما بين موصولية وظرفية وشرطية، ومن القضايا الصرفية أيضا، تعطيل الوظيفية الوصلية لاسم الموصول (ذ)؛ لمجيئه بعد أداتي (كمنمو و منمو)، ولذا أولناها بما الزائدة لتوكيد الشرط.

أما في محور البناء التركيبي فيمكن أن نسجل النتائج الآتية:

بدأت الجملة الأولى بصوت (الكاف) مقترنا بالفعل، وتمثل هذه الظاهرة قضية لغوية تركيبية خاصة بالبناء اللغوي للقوانين والتشريعات الصادرة، ويفسر بـ(هكذا أو كذلك).

نهض البناء التركيبي للنقش على الجمل الفعلية، وقد تصدر النقش بالفعل، وليس بالفاعل على عادة النقوش الأخرى، وهذا أيضا يعود إلى خاصية موضوع النقش وأسلوبه، معبرا عن أن الأمر صادر عن سلطة حاكمة مخولة بإصدار الأحكام، لذا غابت الآلهة، واتسم الأمر بالحضور الإنساني الخالص، على خلاف المتعارف عليه في بقية النقوش.

اتسمت الجمل التابعة للجملة الأولى بالتركيب الشرطي ولوازمه، وهذا ما عقّد التركيب بتتابع جمله ومكملاتها، فالبناء اللغوي للجمل التابعة للجملة الأولى أسس بأداة شرط، والفعل المضارع وجوابه الذي استهل بالفاء ولام الأمر، وهو تركيب ذو قيمة آمرة ملزمة تفرض على طرفي العقد تطبيقه والالتزام به، فضلا عن بقية الجمل المعطوفة عليها التي تتضمن معنى الشرط أيضا، ضمن حالات معينة تيسر عملية البيع والشراء، وتنتهي إلى التوافق وأخذ كل ذي حق حقه.

فالطول في الجمل جاء من أجل تفسير القضايا الجزئية المرتبطة بقضية كلية عامة والإحاطة بها، وطرح الخيارات المتاحة التي تقضي بسد الثغرات التي ممكن أن تقف عائقا في تمام المعاملة التجارية، لا سيما في الجمل الأخيرة التي يربط بينها حرف العطف (فأو) الذي تفيد التخيير وطرح البدائل.

التوصيات:

مما سبق تبين أن البناء اللغوي لهذا النقش يتوافر على كثير من القضايا اللغوية التي هي محل نقاش يخص اللهجة السبئية ككل، ولأن المساحة المسموحة للبحث لا تسمح لنا بتناول كل قضية بالتفصيل، نطرح التوصيات الآتية:

– دراسة كل مستوى من المستويات اللغوية للنقش على حدة، مرتبطا بأبعاده الدلالية.

– دراسة هذا النقش دراسة نصية أسلوبية من خلال المقارنة بينه وبين نقوش قانونية أو تشريعية أخرى؛ للخروج إلى نتائج علمية، تخص اللهجة ككل.

المصادر والمراجع

التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي، عبد العزيز الدوري، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، ١٩٨٤.

حيوانات النقل والحرب في جنوب الجزيرة العربية قبل الإسلام، دراسة في ضوء النقوش والآثار، محمد عوض باعليان، مركز عدن للدراسات والبحوث، عدن، ط١.

الحيوان، الجاحظ، دار صادر، بيروت، ط٢.

العربية في جنوب الجزيرة العربية حتى ظهور الإسلام، الحلقة الأولى (نقوش المسند)، رفعت هزيم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٨٨، جزء٢.

قواعد النقوش العربية الجنوبية، كتابات المسند، ألفرد بيستون، تر: رفعت هزيم، ١٩٩٥، مؤسسة حمادة للخدمات الجامعية، الأردن.

الكتابة من أقلام الساميين إلى الخط العربي، سيد فرج راشد، القاهرة، ١٩٩٢.

اللغة اليمنية القديمة، فاروق إسماعيل، دار الكتب العلمية – تعز، ٢٠٠٠.

مختارات من النقوش اليمنية القديمة، محمد عبد القادر بافقيه وآخرون، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٨٥، صـ٦٨.

مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، سباتينو موساكتي وآخرون، تر: مهدي المخزومي، عبد الجبار المطلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٩٣.

المفصل في تاريخ العرب، جواد علي، ج٢، بغداد، ط٢، ١٩٩٣.

معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم أحمد المقحفي، دار الكلمة – صنعاء، ١٩٨٥.

المعجم السبئي، بيستون وآخرون، ١٩٨٢.

أضواء على النقوش العربية، حسن بن أحمد الهيكلي، مجلة الفيصل، ع٧٦.

النقوش السبئية القديمة "دراسة لغوية" ميادة شهاب ،بحث، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠١٩م.